مقدمة الفصل

تعاني البنوك الإسلامية العاملة بالجزائر من إشكالية الرقابة عليها من طرف البنك المركزي ضمن قانون مصرفي موحد، لا يفرق بينها وبين البنوك التقليدية، وبالتالي استعرضنا بالدراسة والتحليل مختلف النماذج والأنظمة القانونية التي تعمل في إطارها البنوك الإسلامية، أي تخضع في أعمالها لنفس النظام المطبق على البنوك التقليدية ومنها طريقة حساب كفاية رأس المال أو ما يسمى أيضا بمعدل الملاءة.

وسوف نرى أن تطبيق تلك الطريقة على البنوك الإسلامية في الجزائر تنتج عنها سلبيات تمس بمصداقية نسبة الملاءة، وقد لا تعكس الوضعية المالية الصحيحة للبنك، وبالتالي تجب مراجعتها بما يراعي خصوصية العمل لدى تلك البنوك، وهو ما يسعى هذا الفصل إلى تشخيصه بدراسة وتفصيل أكبر لمثال من هذا النموذج ، وهي دراسة تطبيقيَّة حول بنك البركة الجزائري ،الذي يمثل استثناء في النظام المصرفي الجزائري، وذلك لتمييزه عن بقية البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في السوق الجزائرية، بإعلانه الخضوع لمبادئ وضوابط المعاملات التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وهذا بغية الوصول للإشكاليات العالقة والعوائق التنظيمية والقانونية التي تعاني منها البنوك الإسلامية في ظل هذا النظام.

وسنقسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك البركة الجزائري.

المبحث الثاني: المخاطر التي يتعرض لها بنك البركة الجزائري.

المبحث الثالث: كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك البركة الجزائري

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري

أولا: نشأة بنك البركة الجزائري

تعود فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري إلى سنة 1984، حيث تم الاتصال بين الجزائر ممثلة في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR" وشركة "دلة البركة القابضة الدولية " وهي عبارة عن مجموعة مصرفية سعودية مقرها مملكة البحرين تقدم خدمات مالية إسلامية وتمتلك عدد من البنوك والفروع الدولية.

ونجم عن اتصال الأولي تقديم " مجموعة دلة البركة " لقرض مالي للجزائر قيمته 30 مليون $ خصص لتدعيم التجارة الخارجية، هذا القرض الذي كان عبارة عن فرصة لخلق جو من الثقة المتبادلة بين الجزائر وشركة دله البركة ، وفي سنة 1986 قامت " مجموعة دلة البركة المصرفية " بعقد ندوتها الرابعة بالجزائر العاصمة أين بدأت تتبلور فكرة إنشاء بنك مشاركة في الجزائر.[1]

ومع بداية سلسلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية انطلاقا من سنة 1986، و وصولا إلى القانون 90-10/ وانفتاح النظام المصرفي الجزائري أمام الاستثمارات الأجنبية، وجد مشروع إنشاء بنك البركة الجزائري سبيله للتحقيق، حيث تم تقديم اعتماد البنك لبنك الجزائر الذي وافق على الترخيص له بالعمل والنشاط في السوق الجزائرية، وانطلق في نشاطه اعتبارا من تاريخ 20 ماي 1991، تحت اسم بنك البركة الجزائري.

ثانيا:تعريف بنك البركة الجزائري

عرف الشيخ صالح عبد الله كامل [2] بنك البركة الجزائري على أنه " بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخد وإعطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث و ضوابط الشرعية الإسلامية ".[3]

---

[1] بن منصور عبد الله ومرابط سليمان،" تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية " ، مداخلة في : الندوة التدريبية الدولية حول تميل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، الجزائر: جامعة فرحات عباس ، 25-28 ماي 2003، ص ص: 5-6

[2] الشيخ عبد الله صالح هو المساهم في مجموعة البركة المصرفية و رئيس مجلس إدارتها.

[3] بن منصور عبد الله و مرابط سليمان، مرجع سابق، ص 6.

وفي إطار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي نشأ بنك البركة بمقتضاه، يعتبر بنك البركة الجزائري شركة مساهمة تقوم بالأعمال المصرفية المقررة بموجب القانون [1]، من قبول الودائع ومنح الائتمان وتسيير وسائل الدفع.[2]

ويعتبر بنك البركة الجزائري بنكا تجاريا وفق القانون الجزائري، وبنك استثمار وفق المادة الثالثة من قانونه الأساسي، فهو يجمع بين الصفتين التجارية والاستثمارية، التي تمنحاه القيام بالوظائف التقليدية للمصارف التجارية من قبول الودائع وتوفير التمويل، والقيام بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم بنك الأعمال.

تأسس بنك البركة الجزائري برأسمال مختلط قدره 500 مليون دج مقسمة بالتساوي على 500.000 سهم، موزعة مناصفة بين "بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR" وهو بنك عمومي جزائري، و " شركة دلة البركة القابضة الدولية " وهي شركة سعودية مقرها مملكة البحرين.[3]

وعقب إصدار الأمر 03-11 والذي انجر عنه رفع رأس مال البنوك إلى حد أدنى قدره 2.5 مليار دج، قام بنك البركة الجزائري خلال سنة 2005 برفع رأسماله الاجتماعي ليصل إلى هذه القيمة ونجم عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين.

إذ أصبحت: [4]

- 56 % لصالح مجموعة البركة المصرفية.
- 44 % لصالح بنك التنمية المحلية والريفية.

ثالثا: معلومات عامة عن بنك البركة الجزائري

- يقع المقر الرئيسي لبنك البركة بالجزائر العاصمة ؛
- كان للبنك 17 فرعا مصرفيا حتى نهاية سنة 2005 موزعة على أهم المدن الجزائرية؛ ويعمل البنك على بلوغها 30 فرعا بنهاية سنة 2008.
- يتكون مجلس إدارة البنك من 6 أعضاء و رئيس و نائب له ؛

[1] المادة 128، القانون 90-10، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية ، العدد 16،ص 535، والمادة 83، الأمر 03-11،الجريدة الرسمية ، العدد 52،2003، ص 14.

[2]

[3] هذه النسب واردة في عدد من الوثائق الصادرة عن بنك البركة الجزائري إلى غاية 2005.

[4] حوار لعنان يوسف الأحمد الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية ورئيس مجلس إدارة البركة الجزائري مع جريدة الوطن العربي القطرية بتاريخ 2006/02/23
متوفر على موقع الجريدة على الانترنت : http://www.al-watan. Com/ printit.asp ? news=borsa6&tdate=20060223

- للبنك هيكل تنظيمي يساعده على أداء مهامه [1].

- السنة المالية للبنك هي السنة الميلادية.

- ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة لمصرفية التي تتكون من أحد عشرة بنكا تعمل وفق نظام المشاركة موزعة على 10 دول.

المطلب الثاني: خصائص و أنشطة بنك البركة الجزائري

أولا:خصائص البنك

يتميز بنك البركة الجزائري بعدة مميزات وخصائص، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- بنك مشاركة: يعتمد بنك البركة الجزائري على المبادئ التي نصّت عليها الشريعة الإسلامية في باب أحكام المعاملات المالية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرون المسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة وعلي هذا الأساس فإن بنك البركة الجزائري يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة الإسلامية والعمل علي تنفيذها، سواء من خلال علاقته مع المودعين أو من خلال أنشطته المصرفية والاستثمارية والتمويلية التي يقوم بها وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانونه الأساسي .[2]

2- بنك مختلط: باعتبار بنك البركة الجزائري مؤسس برأسمال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري، فإنه يعتبر حالة استثنائية ونادرة في عالم البنوك الإسلامية الناشطة علي الساحة الدولية، التي يعود أغلبها لرأس المال الخاص إذا استثني بنك التنمية الإسلامي الذي يعتبر مؤسسة مالية دولية.

3- بنك ينشط في بيئة مصرفية تقليدية: ما يميز بنك البركة الجزائري هو خضوعه الكامل للنظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر، والمستمدة من النظام المصرفي التقليدي المبني على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ هذا البنك والقيم التي أنشئ في ضوئها، وهو ما يجعل من نشاطه في المنظومة المصرفية الجزائرية يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري، إذ أن كل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة لدى بنك الجزائر تتبع النمط المصرفي التقليدي.

[1] أنظر الملحق رقم 5.
[2] المادة 3 الفقرات 1-3، القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري.

ثانيا: أنشطة بنك البركة الجزائري

بالرجوع إلى القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري نجده قد أوضح بصفة دقيقة ومفصلة مختلف الأنشطة التي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1- النشاطات المصرفية: من حيث أنه مصرف تجاري، فإن بنك البركة الجزائري يقوم بالأنشطة المصرفية التقليدية والمتمثلة في:

- قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة (الاستثمارية غير المخصصة والمخصصة، حسابات التوفير، سندات الصندوق التي هي عبارة عن سندات مضاربة، والودائع الأخرى) وتأدية قيم الشيكات المسحوبة وتحصيل الأوراق التجارية وتحويل الأموال في الداخل والخارج وفتح الاعتمادات المستندية وتبليغها ، وإصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان ....وغير ذلك من الأعمال المصرفية.

- التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس السعر الحاضر دون السعر الآجل وبما يخضع لأحكام الشريعة.

- إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر.

- القيام بدور الوصي المستشار لإدارة الشركات وتنفيذ الوصايا وفقا للأحكام الشرعية والقوانين الوضعية وبالتعاون المشترك مع الجهات المختصة.

- القيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.

2- النشاطات الاستثمارية والتمويلية: يقوم البنك بجميع أعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا وذلك من خلال الوسائل التالية:

- تقديم التمويل اللازم كليا أو جزئيا وفق صيغ التمويل بالمشاركة المتناقصة، بيع المرابحة للآمر بالشراء، السلم، الاستصناع والإجارة.

- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك وفق نظام المضاربة المشتركة، ويجوز للبنك أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص بذلك.

- إبرام عقود مع الشركات والأفراد والمؤسسات المحلية والأجنبية.

- تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها.

3- النشاطات الاجتماعية: يقوم البنك بتقديم خدمات اجتماعية في إطار رسالته النابعة من قيم الشريعة الإسلامية من خلال:

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من قضاء مختلف حاجياته.
- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة أو أية أعمال أخرى مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة.

المبحث الثاني: المخاطر التي تواجه البنك وأساليب إدارتها

يتعرض بنك البركة الجزائري لمجموعة من المخاطر المختلفة كغيره من المصارف الإسلامية وتختلف هذه المخاطر حسب نوع التمويل ومدته، وكذلك حسب متغيرات السوق، وفي هذا المبحث سنعالج مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك وأساليب إدارتها في بنك البركة الجزائري.

المطلب الأول: أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك

يواجه بنك البركة الجزائري مخاطر متنوعة والتي سنتناولها فيما يلي:[1]

1-المخاطر الائتمانية: وهي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء الطرف الآخر بالتزاماته اتجاه البنك وفقا للشروط المتفق عليها، وتكون غالبا في تمويل الذمم المدينة والإيجارات (مثل: المرابحة والإجارة) وعمليات ومشاريع تمويل رأس المال العامل (مثل: الاستصناع).

2-مخاطر السوق: وهي مخاطر الخسائر في المركز الاستثماري داخل وخارج قائمة المركز المالي والتي تنشأ عن حركة أسعار السوق، والتقلبات الحالية والمستقبلية في القيم السوقية لموجودات محددة (ومثال ذلك سعر لموجود عقد السلم، والقيمة السوقية لموجودات مرابحة تم شرائها) كما ترتبط كذلك بتقلبات أسعار سعر صرف العملات.

3-مخاطر السيولة: وهي تعرض البنك لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن يتكبد تكاليف وخسائر غير مقبولة .

كما أن مخاطر السيولة يمكن أن تظهر في صعوبات تحقيق التوازن بين طلبات أصحاب الودائع الجارية من جهة، وبين الحاجة إلى تميل النشاطات والمشاريع من جهة أخرى، خاصة وأنه لا يمكن

[1] وثائق داخلية لبنك البركة الجزائري

للبنك الاقتراب من البنوك التقليدية. كما يمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من عدم الرضا لأصحاب الودائع الاستثمارية على العائد الذي تحصلوا عليه، و لجوئهم إلى سحب ودائعهم مما يؤثر على السيولة في البنك.

4- مخاطر التشغيل: تتمثل مخاطر التشغيل التي يتعرض لها البنك في الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية، أو تلك الناجمة عن أخطاء من العنصر البشري أو عمليات الاحتيال، أو الأنظمة، أو الناجمة عن الأحداث الخارجية التي تشمل على سبيل المثال المخاطر القانونية (خاصة ما يتعلق بعقود صيغ التمويل الإسلامي) وعدم الالتزام بالشريعة، وإخفاقها في الوفاء بمسؤولياتها الإستئمانية تجاه مختلف مقدمي الأموال .

كما أن المخاطر التشغيلية تبرز أكثر ما تبرز في صيغ التمويل الإسلامية والعقود المتعلقة بها من مخاطر عدم الفهم الصحيح للعقد أو الصيغة و ما تتضمنه من شروط ضمنية من قبل المتعاملين أو المستخدمين في البنك وما قد يحدث عن ذلك من أخطاء قانونية أو تجاوزات شرعية، قد تؤدي بالهيئة الشرعية في البنك إلى إلغاء العقد واعتبار أي أرباح أو عوائد ناتجة عن مثل هذه العقود أو العمليات أرباحا غير جائزة وبالتالي ضرورة التخلص منها.

5- مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية: تنشأ هذه المخاطر عن الإخفاق في الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وإن لدى البنك أنظمة وأدوات تحكم، ويشمل ذلك هيئة الرقابة الشرعية لتأمين الالتزام بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: أساليب إدارة المخاطر المتبعة في البنك

إن النجاح الذي حققه البنك خلال فترة نشاطه يعود إلي الأساليب الصارمة التي يطبقها البنك فيما يخص المخاطر والمتابعة المستمرة للنشاطات بما يمنع حدوث أي خلل متعمد أو إهمال في الإجراءات المتبعة وهذا المطلب سيتناول هذه الأساليب بالعرض وهذا في إطار المعلومات المتوفرة والممنوحة من قبل البنك.

وفيما يلي سنسلط الضوء على سياسة إدارة المخاطر الموضوعة من قبل الإدارة العليا للبنك والمتمثلة في[1]:

[1] عبد الحفيظ بدري، أحمد مكيد، إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة لليسانس في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة،2009.

- وجود إستراتيجية من قبل الإدارة العليا للبنك فيما يخص إدارة المخاطر وتظهر هذه الإستراتيجية في استحداث البنك لمديرية لإدارة المخاطر risk management تابعة للإدارة العليا وتقوم على دراسة ملفات طلبات التمويل ومتابعة كل ما يتعلق بالمخاطر في البنك ورفع التقارير للإدارة العليا وتقديم التوصيات للهيئات الأخرى داخل البنك كلا حسب مجالات نشاطاتها.

- وجود نظام مراقبة صارم وفعال يركز على المتابعة المستمرة والدائمة، ويعتمد على نظام معلومات دقيق وشامل لجميع هيئات البنك.

- وجود نظام شبه مركزي فيما يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويلات ذات الحجم الكبير وكذلك فيما يخص القرارات المهمة والحساسة.

- السرية التامة المتبعة من قبل الإدارة العليا في حماية المعلومات والعمل على تجنب حدوث أي تسرب للمعلومات خارج البنك، وإلزام أي موظف في البنك بتوقيع عريضة تلزمه بالحفاظ على سرية المعلومات في البنك .

- وجود نظام معلومات لدى البنك يسمح للإدارة العليا بالحصول على المعلومات في الوقت المناسب وبما يسمح للإدارة العليا باتخاذ القرار بشكل سريع وفعال، كما أن البنك يسعي إلي تطوير نظام معلومات وتجديده بما يحقق مرونة وسرعة أكبر في نقل المعلومات.

- البنك يعتمد في إدارة المخاطر أساسا على دراسة ملفات التمويل بشكل دقيق وتجنب المخاطرة قدر الإمكان.

- المحيط الاقتصادي للبنك والقوانين التي تنظم نشاطات البنوك في الجزائر تفرض على البنك إتباع إجراءات معينة في التمويلات مما يؤثر على أساليب إدارة المخاطر في البنك.

- البنك يعتمد على نقل المخاطر إلى الطرف الآخر بشكل كلي فيما يتعلق بمخاطر السوق والمخاطر الائتمانية.

- الاعتماد على التأمين للحماية من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ولحماية الودائع.

- عدم منح أي تمويل دون وجود ضمانات أو رهون تحمي البنك من أي مخاطر محتملة مترتبة عن الطرف الآخر.

- قرارات منح التمويل تتخذ في المستويات العليا في الفروع أو على مستوي الإدارة العليا.

- اعتماد البنك سياسة توظيف على أساس الكفاءة والمؤهلات وتكوين المستمر للموظفين، مما قلل من مخاطر التشغيل والمخاطر الناتجة عن سوء الأداء.

المبحث الثالث: كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري

بعد الدراسة النظرية التي رأينا من خلالها أن معيار كفاية رأس المال يتم حسابه وفق عدة معايير دولية وإسلامية سنخصص دراستنا التطبيقية لمعرفة واقع تطبيق هذا المعيار في البنوك الإسلامية الجزائرية وذلك من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري.

المطلب الأول: حساب و تحليل كفاية رأس مال البنك

حددت المادة 5 من التعليمة رقم 74- 94 كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 6 و7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك، بينما بينت المادة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة11 حسب أوزان المخاطرة الخاصة بها حسب ما يكافئها من قروض، وذلك في ملحق خاص ينشره و يوزعه بنك الجزائر، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازل1.

وتطبيقا لهذه التعليمة قام بنك البركة الجزائري بحساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{رأس المال الصافي}}{\text{مجموع الأخطار المرجحة للبنك}}$$

حيث: رأس المال الصافي= (رأس المال الأساسي+ رأس المال التكميلي)- المساهمات والديون المساندة على البنوك والمؤسسات المالية

و: مجموع الأخطار المرجحة للبنك= عناصر الميزانية + عناصر خارج الميزانية.

هذا ما سنأتي عليه بالتفصيل فيما يلي:

الجدول رقم 3-1: حساب صافي رأس المال الأساسي لبنك البركة الجزائري لسنة 2010:

العناصر	المبالغ (مليار دج)
1- رأس المال الأساسي	
رأس المال الاجتماعي	10 000 000
احتياطات غير متعلقة بإعادة التقييم	1 114 225
صندوق الأخطار البنكية العامة	2 129 807
نتيجة السنة (ربح غير موزع)	2 270 210
يطرح (-) قيم معنوية للاستغلال	2 323
مجموع رأس المال الأساسي	**15 511 919**
2- رأس المال التكميلي:	
احتياطات و فوارق إعادة التقييم	894 672
العناصر المطبقة لشروط المادة 6 (ALINEA) للمرسوم 74-94 لبنك الجزائر	1 201 166
مجموع رأس المال التكميلي	**2 095 838**
3- تخفيض المساهمات والديون المساندة على البنوك والمؤسسات المالية	10 000
	10 000
صافي رأس المال (1+2) – 3	**17 597 757**

المصدر : النموذج رقم: 1000 المؤرخ في: 2010/12/31م المصرح به لدى بنك الجزائر والمتعلق بحساب رأس المال الصافي.

جدول رقم3-2: حساب الأخطار المرجحة لعناصر الميزانية لبنك البركة الجزائري بتاريخ 2010/12/31:

العناصر	مبلغ إجمالي	إهتلاكات و مخصصات	ضمانات مقبوضة	مبلغ صافي	معامل الترجيح %	الخطر المرجح
	(1)	(2)	(3)	(4)=(3)-(2)-(1)	(5)	(6)=(5)*(4)
الصندوق وعناصره الملحقة	3 407 719	-	-	3 407 719	0	0
ديون على: بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية ، الخزينة العمومية	54 408 211	-	-	-	-	-
ديون على المؤسسات ائتمانية داخل الجزائر	50 140	-	-	50 140	5	2507
ديون على مؤسسات ائتمانية خارج الجزائر	31 451	-	-	31 451	20	6290
ديون على الزبائن و الأفراد	58 421 876	2 315 912	5 532 710	50 573 254	100	50 573 254
أصول ثابتة	3 179 400	858 342	-	2 321 058	100	2 321 058
حسابات التسوية المخصصة	50 750	0	0	50 750		50 750
المجموع	**119 549 546**	**3 174 254**	**5 532 710**	**110 842 582**	**-**	**52 953 859**

المصدر: النموذج رقم: 1001 المصرح به لدى بنك الجزائر بتاريخ2010/12/31 م والمتعلق بعناصر الأخطار المرجحة (عناصر الميزانية).

جدول رقم3-3: حساب الأخطار المرجحة لعناصر خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري بتاريخ 2010/12/31 :

العناصر	مبلغ إجمالي	مخصصات	ضمانات مقمبوضة	مقابل ضمانات مقبوضة	مبلغ صافي	معامل الترجيح %	الخطر المكافئ للائتمان	معامل الترجيح %	الخطر المرجح
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)=(1)-(2)-(3)-(4)	(6)	(7)=(5)*(6)	(8)	(9)=(8)*(7)
عناصر خارج الميزانية ذات خطرضعيف، ذات خطر معتدل، تعهدات لصالح العملاء	40 265 563	-	19 091 668	-	21 173 895	-	4 234 779	-	4 167 368
عناصر خارج الميزانية ذات خطرمتوسط، تعهدات لصالح العملاء	2 507 334	-	64 590	-	2 442 744	-	1 221 372	-	1 221 372
عناصر خارج الميزانية ذات خطرمرتفع، تعهدات لصالح العملاء	25 269	12 434		-	12 835	-	12 835	-	12 835
المجموع	**42 798 166**	**12 434**	**19 156 258**	**-**	**23 629 474**	**-**	**5 468 986**	**-**	**5 401 575**

المصدر: النموذج رقم: 1002 المصرح به لدى بنك الجزائر بتاريخ 2010/12/31م، والمتعلق بعناصر حساب الأخطار المرجحة (عناصر خارج الميزانية)

جدول رقم3-4: بعد حساب كل العناصر السابقة بالتفصيل نجد أن نسبة كفاية رأس المال تحسب كما يلي:

العناصر	الرمز		المبلغ
رأس المال الصافي (p)	143	P	17 597 757
- رأس المال الأساسي	117	C	15 511 919
- رأس المال التكميلي	125	H	2 095 838
- تخفيض المساهمات والديون المساندة على البنوك والمؤسسات المالية.	142	K	
الأصول المرجحة بالمخاطرR = (L+M)	144	R	58 355 434
-عناصر الميزانية	213	L	52 953 859
-عناصر خارج الميزانية	320	M	5 401 575
نسبة الملاءة (P/R) بالمئة (%)	145	S	**30.16**

المصدر: النموذج:1003 ،المصرَّح به لدى بنك الجزائر بتاريخ:2010/12/31 م، والمتعلق بحساب كفاية رأس المال.

يلاحظ من الجدول رقم 3-4 أن بنك البركة الجزائري يحقق نسبة ملاءة جيدة تتجاوز بكثير الحد الأدنى المحدد في التعليمة 74-94 (أو نسبة ملاءة بازل 1 المشابهة) وهو 8% بعد إتباع البنك بنفس طريقة الحساب المحددة في هذه التعليمة .

جدول رقم3-5: حساب صافي رأس مال بنك البركة الجزائري لسنة 2011:

العناصر	المبلغ (مليار دج)
1- رأس المال الأساسي	
رأس المال الاجتماعي	10 000 000
احتياطات غير متعلقة بإعادة التقييم	3 064 125
صندوق الأخطار البنكيَّة العامَّة	2 229 950
نتيجة السنة (ربح غير موزَّع)	3 778 298
يُطرح (-) قيم معنوية للاستغلال	1 785
مجموع رأس المال الأساسي	**19 070 587**
2- رأس المال التكميلي	
احتياطات وفوارق إعادة التقييم	894 672
مجموع رأس المال التكميلي	**894 672**
3- طرح المساهمات والديون التابعة للبنوك والمؤسسات المالية	
مساهمات لدى البنوك والمؤسسات المالية	10 000
رأس المال الصافي (1+2) – 3	**19 955 259**

المصدر : النموذج رقم 1000 :المؤرَّخ في: 2011/12/31 المصرَّح به لدى بنك الجزائر والمتعلق بحساب رأس المال الخاص.

جدول رقم3-6: حساب الأخطار المرجحة لعناصر الميزانيَّة لبنك البركة الجزائري بتاريخ: 2011/12/31م :

العناصر	المبلغ الإجمالي	إهتلاكات ومؤونات	ضمانات مقبوضة	المبلغ الصافي	معامل الترجيح %	الخطر المرجّح
	(1)	(2)	(3)	= (4) (3) – (2) – (1)	(5)	= (6) (4)×(5)
الصندوق وعناصره الملحقة	6 336 331			6 336331	0	0
ديون على: بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية	62 673 589			62 673 589	0	0
ديون على البنوك والمؤسَّسات المالية داخل الجزائر	50 101			50 101	5	2 505
ديون على مؤسَّسات ائتمانية خارج الجزائر	103 498			103 498	20	20 700
ديون على الزبائن والأفراد	61 528 423	2 494 487	5 532 710	53 50 1226	100	53 501 226
أصول ثابتة	3 438 412	974 877		2 463 535	100	2 463 535
حسابات تنظيمية للزبائن	585 713	0	0	585 713	100	585 713
المجموع	**134716066**	**3469364**	**5532710**	**125713992**		**56573679**

المصدر : النموذج رقم 1001 :المصرَّح به لدى بنك الجزائر بتاريخ 2011/12/31 والمتعلق بعناصر حساب الأخطار المرجَّحة (عناصر الميزانيَّة).

جدول رقم3-7: حساب الأخطار المرجَّحة لعناصر خارج الميزانيَّة لبنك البركة الجزائري بتاريخ 2011/12/31 :

العناصر	المبلغ الإجمالي	مؤونات	ضمانات مقبوضة	مقابل ضمانات مقبوضة	مبلغ صافي	معامل الترجيح %	المكافئ الخطر للائتمان	معامل الترجيح %	الخطر المرجَّح
	(1)	(2)	(3)	(4)	=(5) (1)– (2) – (3) – (4)	(6)	(7) =(5)×(6)=	(8)	(9)=(7)×(8)
عناصر خارج الميزانيَّة ذات خطر ضعيف، ذات خطر معتدل، تعهدات لصالح العملاء	46383809	-	19274726	-	27109084	20	5421817	100	5421817
عناصر خارج الميزانيَّة ذات خطر متوسِّط، تعهدات لصالح العملاء	3058948	-	64590	-	2994358	50	1497179	100	1497179
عناصر خارج الميزانيَّة ذات خطر مرتفع،تعهدات لصالح العملاء	29383	24143	-	-	5240	100	5240	100	5240
المجموع	**49472140**	**24143**	**19339316**	**-**	**30108681**	**-**	**6924235**	**100**	**6924235**

المصدر : النموذج رقم:1002 المصرَّح به لدى بنك الجزائر بتاريخ:2011/12/31 م،والمتعلق بعناصر حساب الأخطار المرجحة (عناصر خارج الميزانية).

جدول رقم3-8: بعد حساب كل العناصر السابقة بالتفصيل نجد أن نسبة كفاية رأس المال تحسب كمايلي:

العناصر	الرمز		المبلغ
رأس المال الصافي (P)	143	P	**19 955 259**
- رأس المال الأساسي	117	C	19 070 587
- رأس المال التكميلي	125	H	894 672
- تخفيض المساهمات والديون المساندة على البنوك والمؤسسات المالية.	142	K	10 000
الأصول المرجحة بالمخاطرR=(L+M)	144	R	**63497914**
-عناصر الميزانية	213	L	56573679
-عناصر خارج الميزانية	320	M	6924235
نسبة الملاءة (P/R)بالـ%	145	S	**31,42**

المصدر: النموذج:1003 ،المصرَّح به لدى بنك الجزائر بتاريخ:2011/12/31 م، والمتعلق بحساب كفاية رأس المال.

يلاحظ أن نسبة ملاءة البنك جيدة فقد ارتفعت من 30.16% إلى 31.42% مقارنة بالسنة السابقة وهو ارتفاع بسيط ناتج عن ارتفاع رأس المال الصافي كما ارتفعت الأصول المرجحة بالمخاطر إضافة إلى ذلك فالنسبة تفوق الحد الأدنى المحدد من طرف بنك الجزائر وهو 8 %.

جدول رقم3-9: حساب صافي رأس المال لبنك البركة الجزائري لسنة 2012:

العناصر	المبالغ (مليار دج)
1- رأس المال الأساسي	
رأس المال الاجتماعي	10 000 000
احتياطات غير متعلقة بإعادة التقييم	4 107 661
صندوق الأخطار البنكية العامة	2 305 375
نتيجة السنة (ربح غير موزع)	4 190 030
يطرح (-) قيم معنوية للاستغلال	192 929
المجموع	**20 410 137**
2- رأس المال التكميلي	
الاحتياطات وفوارق إعادة التقييم	894 672
المجموع	**894 672**
3- صافي رأس المال=(1+2)	**21 304 809**

المصدر: النموذج رقم: 1000 المؤرخ في: 2012/12/31م المصرح به لدى بنك الجزائر، والمتعلق بحساب رأس المال الخاص.

جدول رقم3-10: حساب الأخطار المرجحة لعناصر الميزانية لبنك الجزائري بتاريخ: 2012/12/31م:

العناصر	مبلغ إجمالي	إهتلاكات ومخصصات	ضمانات مقبوضة	مبلغ صافي	معامل الترجيح %	الخطر المرجح
	(1)	(2)	(3)	(4)=(1)-(2)-(3)	(5)	(6)=(4) * (5)
الصندوق وعناصره الملحقة	6 392 347	-	-	6 392 347	0	0
ديون على: بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية	76 338 017	-	-	76 338 017	0	0
ديون على مؤسسات ائتمانية داخل الجزائر	50 022	-	-	50 022	5	2 501
ديون على مؤسسات ائتمانية خارج الجزائر	527 137	-	-	527 137	20	105 427
ديون على الزبائن والأفراد	60 952 605	2 515 314	2 142 180	56 295 111	100	56 295 111
أصول ثابتة	3 694 570	1 156 223		2 538 347	100	2 538 347
حسابات التسوية المخصصة	6 127 477	0	0	6 127 477	-	6 127 477
المجموع	154 082 174	3 671 537	2 142 180	148 268 457	-	65 068 863

المصدر: النموذج رقم: 1001 المصرح به لدى بنك الجزائر بتاريخ: 2012/12/31م، والمتعلق بعناصر حساب الأخطار المرجحة (عناصر الميزانية).

جدول رقم3-11: حساب الأخطار المرجحة لعناصر خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري بتاريخ: 2012/12/31

العناصر	مبلغ إجمالي	مخصصات	ضمانات مقبوضة	مقابل ضمانات مقبوضة	مبلغ صافي	معامل الترجيح %	الخطر المكافئ	معامل الترجيح %	الخطر المرجح
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)=(1)-(2)-(3)-(4)	(6)	(7)=(5)*(6)	(8)	(9)=(7)*(8)
عناصر خارج الميزانية ذات خطرضعيف، ذات خطر معتدل، تعهدات لصالح العملاء	48 052 558	22 879	27 702 890	-	20 326 789	-	4 065 358	-	3 994 234
عناصر خارج الميزانية ذات خطرمتوسط، تعهدات لصالح العملاء	4 012 886	5 361 029	-	-	1 348 143	-	674 072	-	674 072
عناصر خارج الميزانية ذات خطرمرتفع، تعهدات لصالح العملاء	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	52 065 443	5 383 908	27 702 890		18 978 645		3 391 286		3 320 163

المصدر: النموذج رقم: 1002 المصرح به لدى بنك الجزائر بتاريخ: 2012/12/31م،والمتعلق بعناصر حساب الأخطار المرجحة (عناصر خارج الميزانية).

جدول رقم3-12: بعد حساب كل العناصر السابقة بالتفصيل نجد أن نسبة كفاية رأس المال تحسب كما يلي:

العناصر	الرمز		المبلغ
رأس المال الصافي (p)	143	P	21 304 809
- رأس المال الأساسي	117	C	20 410 137
- رأس المال التكميلي	125	H	894 672
- تخفيض المساهمات والديون المساندة على البنوك والمؤسسات المالية.	142	K	-
الأصول المرجحة بالمخاطرR = (L+M)	144	R	68 389 025
-عناصر الميزانية	213	L	65 068 863
-عناصر خارج الميزانية	320	M	3 320 163
نسبة الملاءة (P/R) بالمئة (%)	145	S	**31.15**

المصدر: النموذج:1003 ،المصرَّح به لدى بنك الجزائر بتاريخ:2012/12/31 م، والمتعلق بحساب كفاية رأس المال.

يلاحظ هنا أن نسبة ملاءة بنك البركة انخفضت بنسبة ضعيفة من 30.42% إلى 30.15% وهذا راجع إلى زيادة رأس المال الصافي بنسبة ضعيفة، وارتفاع قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة كبيرة مقارنة بالسنة السابقة ولكنها تبقى أكبر من نسبة الحد الأدنى المحددة من بنك الجزائر وهو 8%.

جدول رقم3-13: حساب صافي رأس مال بنك البركة الجزائري لسنة 2013:

العناصر	المبلغ (مليار دج)
1- رأس المال الأساسي	
رأس المال الاجتماعي	10 000 000
احتياطات غير متعلقة بإعادة التقييم	5 299 612
صندوق الأخطار البنكيَّة العامَّة	2 078 359
نتيجة السنة (ربح غير موزَّع)	4 092 489
يُطرح (-) قيم معنوية للاستغلال	153 938
مجموع رأس المال الأساسي	**21 316 522**
2- رأس المال التكميلي	
احتياطات وفوارق إعادة التقييم	894 672
مجموع رأس المال التكميلي	**894 672**
3- طرح المساهمات والديون التابعة للبنوك والمؤسسات المالية	
مساهمات لدى البنوك والمؤسسات المالية	–
رأس المال الصافي (1+2) – 3	**22 211 194**

المصدر : النموذج رقم 1000 :المؤرَّخ في: 2013/12/31 المصرَّح به لدى بنك الجزائر والمتعلق بحساب رأس المال الخاص.

جدول رقم3-14: حساب الأخطار المرجحة لعناصر الميزانيَّة لبنك البركة الجزائري بتاريخ 2013/12/31:

العناصر	المبلغ الإجمالي	إهتلاكات ومؤونات	ضمانات مقبوضة	المبلغ الصافي	معامل الترجيح %	الخطر المرجّح
	(1)	(2)	(3)	= (4) (1) – (2) – (3)	(5)	= (6) (4)×(5)
الصندوق وعناصره الملحقة	5 494 757			5 494 757	0	0
ديون على: بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية	80 545 483			80 545 483	0	0
ديون على البنوك والمؤسَّسات المالية داخل الجزائر	758 329			758 329	5	37 916
ديون على مؤسَّسات ائتمانية خارج الجزائر	121 069			121 069	20	24 214
ديون على الزبائن والأفراد	65 505 798	2341 938		63 163 859	100	63 163 859
أصول ثابتة	4 151 378	1 321 884		2 829 494	100	2 829 494
حسابات تنظيمية للزبائن	4 224 517	0	0	4 224 517	100	4 224 517
المجموع	**160 801 331**	**3 663 823**	**0**	**157 137 508**		**70 280 000**

المصدر : النموذج رقم 1001 :المصرَّح به لدى بنك الجزائر بتاريخ 2013/12/31 والمتعلق بعناصر حساب الأخطار المرجَّحة (عناصر الميزانيَّة).

جدول رقم3-15: حساب الأخطار المرجَّحة لعناصر خارج الميزانيَّة لبنك البركة الجزائري بتاريخ2013/12/31:

العناصر	المبلغ الإجمالي	مؤونات	ضمانات مقبوضة	مقابل ضمانات مقبوضة	مبلغ صافي	معامل الترجيح %	الخطر المكافئ للائتمان	معامل الترجيح %	الخطر المرجَّح
	(1)	(2)	(3)	(4)	=(5) – (2) – (1) (4) – (3)	(6)	= (7) (5) × (6)	(8)	= (9) (7) × (8)
عناصر خارج الميزانيَّة ذات خطر معتدل،تعهدات لصالح العملاء	47 127 403	24 042	27 131 983	-	19 971 378	20	3 994276	100	3 994276
عناصر خارج الميزانيَّة ذات خطر متوسِّط، تعهدات لصالح العملاء	4 535 062	5 377	3 240 928	-	1 288 757	50	644 378	100	644 378
عناصر خارج الميزانيَّة ذات خطر مرتفع، تعهدات لصالح العملاء	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**51 662 464**	**29 418**	**30 372 911**	**-**	**21 260 134**	**-**	**4 638 654**	**100**	**4 638 654**

المصدر : النموذج رقم:1002 المصرَّح به لدى بنك الجزائر بتاريخ:2013/12/31 م،والمتعلق بعناصر حساب الأخطار المرجحة (عناصر خارج الميزانية).

جدول رقم3-16: بعد حساب كل العناصر السابقة بالتفصيل نجد أن نسبة كفاية رأس المال تحسب كمايلي:

العناصر	الرمز		المبلغ
رأس المال الصافي (P)	143	P	**22 211 194**
- رأس المال الأساسي	117	C	21 316 522
- رأس المال التكميلي	125	H	894 672
- تخفيض المساهمات والديون المساندة على البنوك والمؤسسات المالية.	142	K	
الأصول المرجحة بالمخاطرR=(L+M)	144	R	**74 918 654**
-عناصر الميزانية	213	L	70 280 000
-عناصر خارج الميزانية	320	M	4 638 654
نسبة الملاءة (P/R)بالـ%	145	S	**29,65**

المصدر: النموذج:1003 ،المصرَّح به لدى بنك الجزائر بتاريخ:2013/12/31 م، والمتعلق بحساب كفاية رأس المال.

يسجل هنا انخفاض لنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري من 31.15% إلى 29.65 % وهذا نتيجة ارتفاع رأس المال الصافي بنسبة قليلة، وزيادة قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة كبيرة مقارنة بالسنة السابقة ورغم هذا فإنها تبقي أكبر من الحد الأدنى المحدد من طرف بنك الجزائر وهو 8 %.

في سنة 2014 تمت مسايرة اتفاقية بازل 2 بإصدار بنك الجزائر لتنظيم جديد رقم 14-01 والذي يحدد فيه كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال وتطبيقا لهذا التنظيم قام بنك البركة بحساب هذه النسبة كمايلي:

- **حساب رأس المال التنظيمي**

جدول رقم3-17: حساب رأس المال التنظيمي لبنك البركة الجزائري لسنة 2014:

العناصر	المبالغ
1- رأس المال الأساسي	
رأس المال الاجتماعي	10 000 000
احتياطات غير متعلقة بإعادة التقييم	4 140 482
مبالغ مرحلة	67 549
مؤونات قانونية	2 025 668
نتيجة السنة (غير موزعة)	1 251 715
يطرح (-) أصول المعنوية الصافية من الاهتلاكات والمؤونات	115 105
المجموع	**37 030 917**
2- رأس المال التكميلي	
50 %من فوارق إعادة التقييم	447 336
مؤونات الأخطار البنكية العامة (في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لخطر القرض)	1 103 784
المجموع	**1 551 120**
مجموع رأس المال التنظيمي=(1+2)	**18 921 430**

المصدر: النموذج رقم:1000 المؤرخ في: 2014/12/31م المصرح به لدى بنك الجزائر، والمتعلق بحساب رأس المال التنظيمي.

جدول رقم3-18: يلخص مخاطر الائتمان:(كيفية حساب مخاطر الائتمان مفصلة في الملاحق رقم 1-2-3-4)

العناصر	المبالغ
مجموع الأخطار المرجحة الصافية للديون الجارية	75 286 917
مجموع الأخطار المرجحة الصافية للديون المصنفة	511 120
مجموع الأخطار المرجحة الصافية لأصول أخرى	6 859 327
مجموع الأخطار المرجحة الصافية لالتزامات خارج الميزانية	5 645 383
المجموع	88 302 747

المصدر: النموذج رقم: S2000 E المؤرخ في:2014/12/31 المصرح به لدى بنك الجزائر، والمتعلق بمخاطر الائتمان.

جدول رقم3-19: مخاطر التشغيل

العناصر	المبالغ
الإيرادات البنكية الصافية (+) لآخر سنة (n)	7 473 151
الإيرادات البنكية الصافية (+) لسنة (n-1)	7 760 063
الإيرادات البنكية الصافية (+) لسنة (n-2)	8 285 829
معدل الإيرادات البنكية الصافية (+) (A)	7 839 681
متطلبات رأس المال(B)=% 15*(A)	1 175 952
التعرض المرجح لأخطار التشغيل 12.5*(B)	14 699 402

المصدر النموذج رقم: S3000 المؤرخ في:2014/12/31 المصرح به لدى بنك الجزائر، والمتعلق بمخاطر التشغيل.

جدول رقم3-20: وبعد حساب العناصر السابقة نجد أن نسبة كفاية رأس المال تحسب كمايلي:

العناصر	المبالغ
1- رأس المال الأساسي	**17 370 309**
2- رأس المال التكميلي	1 551 120
3- مجموع رأس المال القانوني= (1)+(2)	**18 921 430**
4- مجموع أخطار الائتمان	88 302 747
5- مجموع أخطار التشغيل	14 699 402
6- مجموع الأخطار السوقية	0
7- مجموع الأخطار =(4)+(5)+(6)	**103 002 149**
معدل رأس المال الأساسي=(1)÷(7)	16.86 %
معدل كفاية رأس المال=(3)÷(7)	18.37 %

المصدر النموذج رقم: S5000 المؤرخ في: 2014/12/31 المصرح به لدى بنك الجزائر، والمتعلق بحساب كفاية رأس المال.

يلاحظ أن نسبة ملاءة بنك البركة انخفضت بشكل ملحوظ وذلك بعد التعديل الذي طرأ على طريقة حساب هذه النسبة حيث تم العمل بمقررات لجنة بازل 2 بإدخال مخاطر التشغيل والمخاطر السوقية و لكنها تبقى أكبر من الحد الأدنى المحدد من طرف بنك الجزائر وهو 9.5 % .

الجدول رقم3-21: تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري:

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
النسبة (%)	30.16	31.42	31.15	29.65	18.37

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2014).

يلاحظ على نسب كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري بأنها جيدة بشكل عام، بحيث أنها لم تنزل عن 18.37 % في أسوء حالاتها وهي السنة التي بدأ الالتزام فيها بمعايير بازل 2 أين تم إدخال مخاطر جديدة (مخاطر التشغيل، والمخاطر السوقية) الذي كان من المفروض تطبيقه سنة 2006 ، وكانت 31.42 % في أحسن الحالات إذ كانت تعمل وفق بازل 1، وإذا أخدنا المعدل العام لهذه السنوات يساوي 28.15 % وهي مقبولة جدا.

يمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا كما يلي:

شكل رقم (1): تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري.

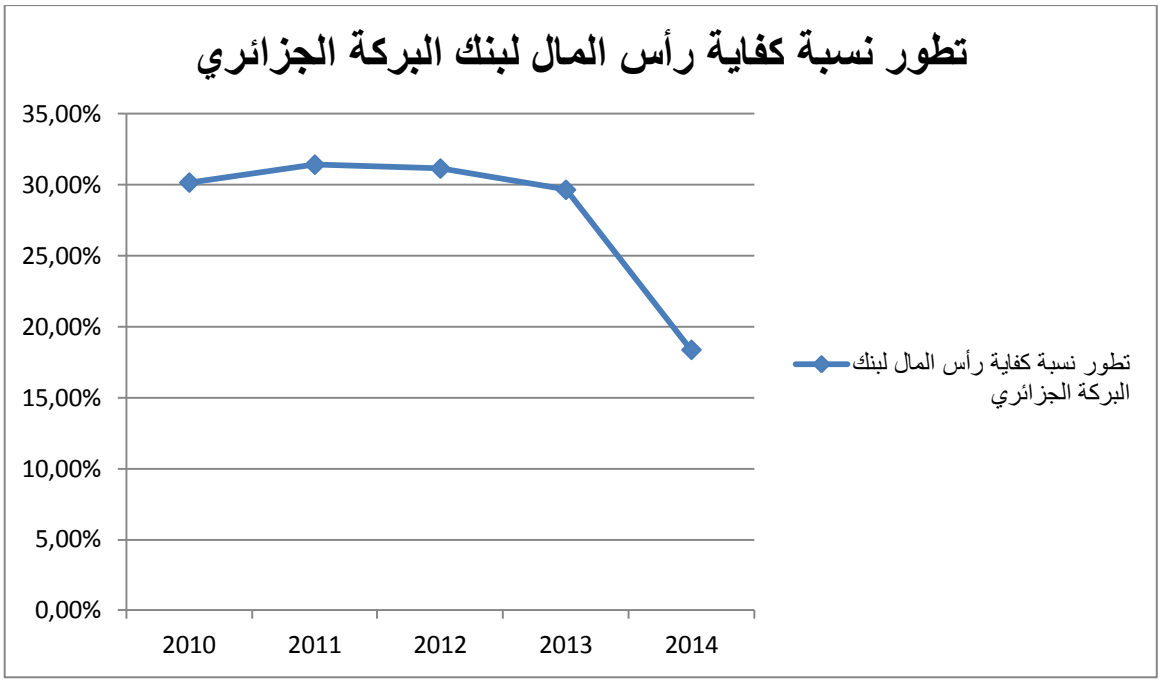

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا للجدول رقم3-21 الذي يمثل تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري.

المطلب الثاني: مدى تجسيد البنوك الإسلامية الجزائرية لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل

وقد لاحظنا من خلال دراستنا هذه وجود العديد من أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين التنظيم البنكي الجزائري وتوصيات لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال، والتي سنذكرها فيما يلي:

1-أوجه الشبه:

توجد العديد من النقاط المشتركة بين التنظيم البنكي الجزائري المتعلق بكفاية رأس المال وتوصيات لجنة بازل للرقابة البنكية، وفيما يلي أهم هذه النقاط المشتركة:

أ- مكونات الأموال الخاصة:

قسم التنظيم البنكي الجزائري الأموال الخاصة التي تدخل في تقدير نسبة كفاية رأس المال في البنوك إلى فئتين، الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة التكميلية؛ حيث حدد مكونات الأموال الأساسية للبنك والعناصر التي يجب خصمها ونفس الشيء بالنسبة للأموال التكميلية.

- بالنسبة لرأس المال الأساسي: حدد بنك الجزائر تركيبة رأس المال الأساسي، وذلك من خلال إدراجه لرأس المال الاجتماعي والذي يتمثل في القيمة الإجمالية لأسهم البنك، الاحتياطات التي تقوم البنوك بتشكيلها وفقا لما ينص عليه التنظيم المحاسبي (احتياطات قانونية، احتياطات تأسيسية وتعاقدية، احتياطات نظامية واحتياطات أخرى)، بالإضافة إلى الأرباح غير الموزعة، أما فيما يتعلق بالاستبعادات من رأس المال الأساسي فقد اشترط بنك الجزائر استبعاد رأس المال غير المحرر، التثبيتات غير المادية وخسارة الدورة.

- بالنسبة لرأس المال التكميلي: يضم رأس المال التكميلي حسب تعليمات بنك الجزائر احتياطات وفوارق إعادة التقييم، والقروض والسندات المساندة التي تتجاوز مدة استحقاقها خمس سنوات.

وفي هذا الإطار، فإن التنظيم البنكي الجزائري يتوافق مع توصيات لجنة بازل الصادرة في اتفاقيتها الأولى، حيث قسمت بدورها رأس المال البنكي إلى فئتين، رأس مال أساسي ورأس مال تكميلي، قبل أن تضيف التعديلات المدرجة على اتفاقية بازل الأولى سنة 1996 فئة ثالثة تتشكل من القروض المساندة قصيرة الأجل.

ب- ترجيح الأصول داخل الميزانية بأوزان المخاطر:

اعتمد بنك الجزائر الطريقة المعيارية البسيطة لترجيح الأصول داخل الميزانية بأوزان المخاطر، حيث حدد مجموعة من الأوزان الترجيحية تتناسب مع درجة تعرض الأصل للمخاطرة، يتم وفقا لهذه الطريقة ضرب كل أصل في الوزن الترجيحي الموافق له.

تتوافق هذه الطريقة مع ما نصت عليه اتفاقية بازل الأولى؛ حيث حددت لجنة بازل مجموعة من الأوزان الترجيحية يتم استخدامها لترجيح الأصول داخل الميزانية بالمخاطر التي تواجهها.

ج- طريقة تحويل عناصر خارج الميزانية:

يتم تحويل عناصر خارج الميزانية إلى قيم مكافئة للقروض بنفس الطريقة التي أقرت لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى؛ حيث يتم تصنيف هذه العناصر حسب درجة المخاطر التي تواجهها، على أ ن يتم ترجيح كل فئة من الفئات المتحصل عليها بدرجة المخاطر التي تواجهها.

د- طبيعة المخاطر المأخوذة بعين الاعتبار:

يأخذ معيار كفاية رأس المال المحدد من طرف بنك الجزائر بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وهو بالتالي يتوافق مع توصيات اتفاقية بازل الأولى والثانية.

2- أوجه الاختلاف:

يختلف التنظيم البنكي الجزائري المتعلق بكفاية رأس المال عن توصيات لجنة بازل في مجموعة من النقاط أهمها:

أ-الحد الأدنى المطلوب:

يشترط بنك الجزائر على البنوك الناشطة في الجزائر أن تحتفظ بحد أدنى من الأموال الخاصة يقدر ب 9.5%من استخدامات والتزامات مرجحة بأوزان المخاطر، وهي نسبة التي تختلف عن النسبة التي حددتها لجنة بازل سواء في اتفاقيتها الأولى أو الثانية.

ب- من حيث أنظمة قياس المخاطر:

يتطلب تطبيق توصيات لجنة بازل ضرورة توفر البنوك على أنظمة متطورة لقياس المخاطر، وهو ما ينقص البنوك الجزائرية، رغم أ ن بنك الجزائر قد اشترط على البنوك الناشطة في الجزائر ضرورة امتلاك هذا النوع من الأنظمة.

من خلال إجراء المقارنة بين التنظيم البنكي الجزائري المتعلق بكفاية رأس المال في البنوك وتوصيات لجنة بازل، يمكن القول أن البنوك الجزائرية تطبق معيار كفاية رأس المال بطريقة تتوافق بصورة كبيرة مع توصيات اتفاقية بازل رغم وجود بعض الاختلافات الطفيفة .

خلاصة الفصل:

لقد رأينا من خلال هذا الفصل بأن بنك البركة الجزائري مثل بقيَّة البنوك الإسلاميَّة التي تعمل في النظام القانوني الموحَّد، يواجه إشكالات متفاوتة في إطار علاقته مع بنك الجزائر؛ لعل أهمها تلك المتعلقة بكيفيَّة حساب بعض المعدَّلات التي تدخل ضمن ما يسمَّى بالقواعد الحذرة، خاصَّة منها نسبة ملاءة أو كفاية رأس المال، حيث خضع فيها البنك للتعليمة رقم 74-94 الصادرة في 1994/11/29م، التي تحدِّد كيفيَّة حساب النسبة المذكورة بطريقة مشابهة لنسبة ملاءة بازل، وفق نماذج أعدَّت لهذا الغرض لتطبَّق من جميع البنوك العاملة في الجزائر، دون مراعاة لخصوصيَّة بنك البركة الجزائري الذي يعمل حسب أحكام الشريعة الإسلاميَّة، والذي لا يتعامل بمنح القروض بل بصيغ التمويل المعروفة في الاقتصاد الإسلامي.

لاحظنا من خلال الدراسة التطبيقية أن بنك البركة الجزائري حقق نسبة ملاءة جيدة بلغت في معدلها العام 28.15 %، لكن طريقة حساب هذه النسب بالنسبة للبنك و بسبب تأثرها بالطريقة المطبقة في البنوك التقليدية قد لا تعكس وضعيته المالية الصحيحة.